

Distr.: General
25 June 2018
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Spanish



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٠٤ من القائمة الأولية*
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	الجزائر
٤	اليونان
٥	لبنان
٥	بيرو
٦	ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي



أولا - مقدمة

١ - أُننت الجمعية العامة في قرارها ٦٩/٧٢ على بلدان البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة من خلال إجراءات شاملة منسقة تقوم على أساس روح الشراكة المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار.

٢ - وشجعت الجمعية العامة أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يشكل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ومن ثم يحول دون تحسن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تفويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٣ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويُقدّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب وبناءً على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٤ - لقد وُجّهت في هذا الصدد مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى جميع الدول الأعضاء طلباً لآرائها في الموضوع. ووردت حتى اليوم ردود من حكومات الجزائر واليونان ولبنان وبيرو، وهي معروضة في الفرع الثاني أدناه. وورد رد من الاتحاد الأوروبي، يُدرج في الفرع الثالث أدناه. وتُنشر جميع الردود الواردة بعد ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament) باللغة الأصلية التي ترد بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

يجب أن تعالج مسألة الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار مصالح وشواغل البلدان المطلة على ضفتي الأبيض المتوسط، على الصعد السياسي والأمني والاقتصادي والبشري على حد سواء، مع منح الأفضلية للمبادرات الرامية إلى جعل المنطقة منطقة سلام واستقرار وازدهار دائم.

ولدى الجزائر سياسة متوسطة نشطة قائمة على مبادئ التعاون والصداقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل. وتدعو الجزائر إلى تعزيز هذه المبادئ وتطبيقها.

وترى الجزائر أن الأمن والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مرتبطان ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وهي تشدد على أهمية دمج البعد المتوسطي في التفكير في مستقبل المنظومة

الأمنية في أوروبا، حفاظا على مصالح جميع الأطراف. ولهذا السبب تشارك الجزائر بنشاط في مختلف مبادرات ومنتديات الحوار المنشأة في المنطقة:

(أ) المبادرة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، التي صُممت لمواجهة الحالة المثيرة للقلق السائدة هناك، لما لها من عواقب جسيمة على الأمن والاستقرار في أفريقيا. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الإطار الاستراتيجي والعملي والعسكري، وإطلاق برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن تعزيز القدرات الإدارية والتقنية والتشغيلية للوكالات الأمنية في عدة بلدان أفريقية؛

(ب) منتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار ٥+٥) الذي أتاح اتخاذ تدابير للتعاون في عدة مجالات، والتشجيع على تعزيز السلام والأمن الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومواجهة التحديات المتصلة بالسلام والأمن في المنطقة؛

(ج) مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة من جهة، وبلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، لتخفيف المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير المشروع للمواد ذات الطابع الحساس؛

(د) المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي يقدم مساهمة هامة في منع ومكافحة الإرهاب والظواهر المرتبطة به. وهو يعكس إرادة الدول الأفريقية فيما يتعلق بتنسيق جهودها مع جهود المجتمع الدولي لتنفيذ إجراءات ملموسة وعاجلة وجماعية بهدف مواجهة الإرهاب؛

(هـ) المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة التي تشكل أداة للتنسيق الإقليمي تستهدف تعزيز الأمن والسلام في أفريقيا من خلال بناء قدرات قوات الشرطة في البلدان الأفريقية في مجالات علم الأدلة الجنائية، وتقييم التهديدات الإجرامية، ومكافحة الجريمة الإلكترونية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، فضلا عن تعزيز قوات الشرطة المنتشرة في إطار عمليات حفظ السلام؛

(و) التعاون بين الجزائر ومنظمة حلف شمال الأطلسي، إذ شهد هذا التعاون تطورات هامة. فقد تم التوصل في عام ٢٠١٤ إلى شراكة فردية وبرنامج للتعاون بهدف تعزيز أطر التعاون القائمة بين الجزائر وأوروبا؛

(ز) الحوار الاستراتيجي الرفيع المستوى غير الرسمي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشأن الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، ويسعى إلى بحث الفرص المتاحة لإقامة تعاون عملي في التصدي للتحديات التي يشكلها الإرهاب وللقضاء على نزعة التطرف، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف منها تنفيذ أولويات الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي. ويعكس هذا المنتدى سياسة البلد القائمة على تقديم المساعدة لشركائه وتبادل الخبرة معهم في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

ألف - التعاون الإقليمي

لقد اتخذت اليونان مبادرات محددة الأهداف، فأطلقت مؤتمر رودس المعني بإرساء الأمن والاستقرار، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وعُقد مؤتمر رودس الثاني في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، وكان مقرراً عقد مؤتمر رودس الثالث في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كما أطلقت مؤتمر أثينا المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وعُقد مؤتمر أثينا الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كما نظمت منتدى الحضارات القديمة في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ووضعت اليونان أيضاً مخططات للتعاون الثلاثي بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بين الأردن وإسرائيل وفلسطين وقبرص ولبنان ومصر. وينبع كل ما ذكر أنفاً من إيماننا الراسخ بأهمية اقتراح خطة للتعاون إيجابية ومتعددة الجوانب، تركز على تطوير أوجه التآزر وتنفيذ أنشطة مشتركة في مجالات الثقافة والتجارة والتعليم والبحوث.

وتجسّد ”روح رودس“ رداً ملائماً على التحديات المتعددة التي تواجه منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بوجه عام، ومن ثم فهي تعزز الأمن والتنمية الإقليميين، والثقة المتبادلة والتفاهم بين المشاركين. وعقدت اليونان مرتين (في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧)، وفق ما ذكر أعلاه، مؤتمر أثينا المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط، إدراكاً منها للحاجة الملحة إلى نشر رسالة التعاون والسلام وإلى العمل على تنفيذ إجراءات بديلة ملموسة ترمي إلى مكافحة نزعة التطرف المفضية إلى العنف. وتناول المؤتمران الأزمات الإنسانية الحادة التي تواجهها حالياً الطوائف الدينية والكيانات الثقافية في المنطقة، بسبب ظروف النزاعات والتوتر والتطرف الحالية. وأنشئ في وقت لاحق مركز التعددية الدينية في الشرق الأوسط.

باء - الأمن في المنطقة الأورو - متوسطة

إن الاتحاد من أجل المتوسط منبر أساسي في الحوار المتوسطي. وبالنظر إلى التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية المتعددة التي تواجهها المنطقة، تدل خريطة الطريق، بالصيغة التي اعتمدها أعضاء الاتحاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، على التزام هؤلاء الأعضاء بتعزيز التعاون لإيجاد سبل مشتركة لمواجهة تلك التحديات. وخريطة الطريق (التي ترمي إلى تعزيز الحوار السياسي، وضمان إسهام أنشطة الاتحاد في الاستقرار والتنمية البشرية على صعيد الإقليم، وتعزيز التكامل الإقليمي وتوطيد قدرات الاتحاد على العمل) شهادة على إرادة أعضاء الاتحاد في دعم عمل هذا المنتدى والاستثمار في نمو المنطقة واستقرارها وأمنها. وقد بدأ أعضاء الاتحاد يأخذون في الحسبان المسائل الأمنية ”القليلة الخطورة“، أي قضايا الشباب والتعليم وتمكين المرأة والسياحة والحوار بين الثقافات والأديان. وأصبح أيضاً تعزيز رأس المال البشري، وهو من مفاتيح الاستقرار والأمن في المنطقة، في صدارة أولويات الاتحاد، وذلك من خلال العمل على إتاحة الفرص للجميع.

جيم - عدم الانتشار ونزع السلاح

لدى اليونان قناعة راسخة أنه لو أصبحت جميع دول الشرق الأوسط أطرافاً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح لكان ذلك خطوة هامة نحو بناء الثقة وتوطيد الأمن. وتؤيد اليونان القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة من استنتاجات وتوصيات تتعلق بتدابير المتابعة. ويمكن لأصحاب المصلحة أن يتوصلوا عن طريق الحوار إلى تفاهم بشأن عقد مؤتمر (يتناول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط) تحضره جميع دول الشرق الأوسط على أساس ترتيبات طوعية تضعها تلك الدول، على نحو ما قرره مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن لبنان يلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ويتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروعة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصاً وفي العالم عموماً.

ويؤكد لبنان ضرورة العمل على الحد من الهجرة الجماعية غير المشروعة جراء الأحداث الحاصلة في المنطقة، لما ينتج عنها من مضاعفات سلبية على الصعيد كافة وخاصة على الصعيد الأمني.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٨]

إن التعاون هو الطريقة الطبيعية والضرورية لتطوير العلاقات بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. لكن النزاعات الدائرة في المنطقة ظلت تعوق التكامل والتعاون الفعال بين بلدان البحر الأبيض المتوسط.

وتستند سياسة بيرو الخارجية إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة و ٣١ من سياسات الدولة المنصوص عليها في العهد الوطني، ولا سيما السياسة العامة السادسة. وتؤكد هذه السياسة التزام الحكومة بانتهاج سياسة خارجية داعمة للسلام والديمقراطية والتنمية من خلال العمل على تحقيق اندماج بيرو في محيطها العالمي وفي الأسواق الدولية. وينبغي لهذا العمل أن يحترم مبادئ وقواعد القانون الدولي. كما ينبغي له أن يندرج ضمن حوار مؤسسي يشمل المنظمات السياسية والاجتماع المدني.

ومن ثم فإن قرار الجمعية العامة ٦٩/٧٢ منسجم مع السياسة السادسة للعهد الوطني التي تحدد سبعة أهداف أساسية ترتبط بمجالات الاهتمام الرئيسية لسياستنا الخارجية. ومن هذه الأهداف إشاعة جو من السلام والأمن على الصعيد العالمي والقاري والإقليمي ودون الإقليمي بغية تهيئة بيئة يطبعها الاستقرار وتسودها الثقة. فإن بيئة من هذا القبيل ضرورية لتيسير التنمية في بلداننا والقضاء على الفقر.

ولذلك ينصب التركيز بوجه خاص على الحد من تكديس الأسلحة وتعزيز نزع السلاح في أمريكا اللاتينية.

ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٨]

لا تزال مسألة تعزيز الأمن والتعاون الإقليمي الداخلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، على رأس جدول الأعمال الأوروبي.

وقد تعزز التعاون من خلال المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ولا سيما من خلال الاتحاد من أجل المتوسط الذي أكدت من جديد الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي أهميته الاستراتيجية باعتباره منبرا رئيسيا للحوار وآلية لتعزيز التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد عُقد عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى في مسعى لتحقيق هدف الاتحاد الأوروبي الرامي إلى تمتين علاقات التعاون مع الشركاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف إقامة شراكة متنامية الفعالية في سياق سياسة الحوار الأوروبية بصيغتها الجديدة. وورد في كل من الصيغة الجديدة لسياسة الحوار الأوروبية والبيان المشترك لعام ٢٠١٧ بشأن اعتماد نهج استراتيجي لضمان التكيف والاستمرارية في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي اقتراح يدعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة الشركاء على مواجهة التحديات والتحديات العالمية، من قبيل تقديم الدعم لتحقيق التنمية والنمو في أشد المناطق فقرا، والتصدي لخطر الإرهاب والتطرف العنيف، إضافة إلى تقديم الدعم في إصلاح قطاع الأمن وإدارة الحدود في إطار سيادة القانون. وتؤدي أيضا البعثات والعمليات العاملة على صعيد الإقليم في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة دورا هاما في تحقيق هذا الهدف.

وقد تعاون الاتحاد الأوروبي، حيثما أمكن، مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وبلدان الشرق الأوسط في المسارات السياسي والاقتصادي والأمني وفي مجال المجتمع المدني. وضاعف الاتحاد الأوروبي التزامه لصالح بلدان تنفذ إصلاحات سياسية واقتصادية، من قبيل الأردن وتونس ولبنان. وهذا ما انعكس في تعزيز الحوار السياسي، وتقديم الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية مهمة، والاتفاق على أولويات الشراكات وإحراز تقدم في مجالات السياسات الرئيسية. وتعزز التعاون مع الشركاء من بلدان الجنوب في التصدي للإرهاب ومنع نزعة الغلو المؤدية إلى التطرف العنيف.

وقد أُجريت على صعيد المنطقة حوارات وزيارات رفيعة المستوى تناولت قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، ولا سيما في الأردن وإسرائيل وتركيا وتونس ولبنان ومصر، وأفضى ذلك إلى نتائج ملموسة، كما أن حوارا رفيع المستوى غير رسمي قد انطلق مع الجزائر. وألحق خبراء في مكافحة الإرهاب والأمن بعثات الاتحاد الأوروبي في كل من الأردن والجزائر وتركيا وتونس ولبنان وليبيا والمغرب، بدعم مباشر من الدول الأعضاء، للإسهام في تحسين الإلمام بالحالة السائدة في السياق المحلي وإعداد برامج للتعاون محددة الأهداف وقائمة على أدلة. ويقوم هؤلاء الخبراء أيضا بدور الجهة المرجعية في المسائل ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بالنسبة لنظرائهم المحليين والدوليين، على سبيل المثال في منتديات التنسيق بين الجهات المانحة أو في اجتماعات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

لقد وقع الاتحاد الأوروبي وتونس في ٦ آذار/مارس على اتفاق مبسط لتعزيز التعاون في مجال الحماية المدنية وإدارة مخاطر الكوارث. وهذه هي المرة الثانية التي يجري فيها التوقيع على اتفاق مبسط مع بلد من الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، بعد الاتفاق الذي أبرم مع الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ويقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لليبيا في عملية الانتقال السياسي نحو إقامة بلد مستقر بمؤسسات تؤدي وظائفها، بما في ذلك جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة، من خلال نهج متكامل. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية أن تكون العملية السياسية شاملة للجميع وأن يكون فيها زمام المبادرة بيد الليبيين، ولا سيما من خلال مشاركة جميع الجهات الليبية المعنية ذات الشرعية. ويساعد الاتحاد الأوروبي أيضا السلطات الليبية من خلال سياسته المشتركة للأمن والدفاع وبعثاته وعملياته، أي عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر الأبيض المتوسط، وبعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية المتكاملة في ليبيا.

واحتفظ الاتحاد الأوروبي بوضعه كأكبر مانح ومقدم للمساعدة الخارجية في المنطقة.

في عام ٢٠١٧، أصبحت حالة الهجرة أكثر استقرارا وإن ظلت تشكل تحديا، لا سيما فيما يتعلق بممر شرق البحر الأبيض المتوسط. ولا تزال الهجرة على رأس أولويات الاتحاد الأوروبي وشركائه في المنطقة. وقد استمر انخفاض عدد الوافدين غير النظاميين إلى أوروبا طيلة عام ٢٠١٧ وخلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٨، بينما يتواصل العمل لإنقاذ الأرواح ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية والتشريد القسري وحماية الحدود الخارجية لأوروبا وزيادة تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين من منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن المناطق الأخرى. وسيظل عمل الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفريقيين يسترشد بمبادئ التضامن والشراكة والمسؤولية المشتركة التي أقرها مؤتمر قمة فاليتا بمالطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ولا يزال تنفيذ البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يؤدي أكله في الحد من حالات العبور غير النظامية والخطيرة وفي إنقاذ الأرواح في بحر إيجه. ويبقى الاتحاد الأوروبي المسألة قيد نظره، بالنظر إلى استمرار التدفقات البشرية من تركيا وتزايدها. وقد زاد كثيرا عدد الأشخاص الذين تلقوا المساعدة لمغادرة ليبيا منذ إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وستواصل الجهود المشتركة الرامية إلى إجلاء المهاجرين المحتجزين، ووضع حد للظروف القاسية التي يحتجزون فيها، فضلا عن تفكيك شبكات التهريب والاتجار بالبشر.

ولا يزال صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لحالات الطوارئ لتحقيق الاستقرار والتصدي للأسباب الكامنة للهجرة غير النظامية ومشاكل المشردين في أفريقيا يؤدي دورا حاسما في عمل الاتحاد الأوروبي. فقد وافق الصندوق في المجموع على ١٤٧ برنامجاً في ثلاث من مناطق اهتمامه، منطقة الساحل وبحيرة تشاد، ومنطقة القرن الأفريقي، ومنطقة شمال أفريقيا، بقيمة إجمالية تزيد على ٢,٥ بليون يورو، بينما لا تكاد قيمة العقود الموقعة بالفعل تتجاوز ١,٥ بليون يورو. وحظيت خطة الاستثمار الخارجي والصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة المنشأ في إطار الخطة باهتمام قوي من المؤسسات المالية الشريكة. وتقوم حاليا وكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية بتقديم الدعم لأجهزة حراسة الحدود الوطنية بما عدده ١ ٣٥٠ خبيرا موزعين على جميع مسالك الهجرة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعالج الأسباب الجذرية للهجرة، مثل عدم الاستقرار، من خلال بعثاته - في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع - في منطقة الساحل، كما أنه يجابه شبكات الاتجار بالبشر وينفذ إجراءات حظر الأسلحة التي تعلنها الأمم المتحدة من خلال عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي الأوسط من البحر الأبيض المتوسط.

ويشارك الاتحاد الأوروبي بنشاط في أفرقة العمل التابعة للفريق الدولي لدعم سوريا الذي يتخذ من جنيف مقراً له، ويقدم الدعم الفعال في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لا سيما فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية، ووقف الأعمال العدائية بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ودعم العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. فقد قدم الاتحاد الأوروبي الدعم للجهود التي تقودها الأمم المتحدة وقام بدوره في دعم المحادثات بين الأطراف السورية، وفي دعم بلدان المنطقة التي تستضيف الملايين من اللاجئين السوريين. واستضاف الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٨ مؤتمر بروكسل الثاني بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة الذي شاركت الأمم المتحدة في رئاسته، وحضره ممثلون من أكثر من ٧٠ بلداً. وبالإضافة إلى التعهد بالتبرع للعمل الإنساني، ركز الاتحاد الأوروبي على تأكيد دعمه للمحادثات السياسية التي تقودها الأمم المتحدة بين الأطراف السورية. وبين التقرير الأول لتتبع التبرعات المعلنة في مؤتمر بروكسل الأول، الذي نشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أن ٨٨ في المائة من التبرعات المعلنة لعام ٢٠١٧ قد تعهدت بها حينها جهات مانحة. وساهم الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٣ بنحو ٢٣ مليون يورو لتفكيك البرنامج السوري للأسلحة الكيميائية.

وانضم الاتحاد الأوروبي إلى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتشكيل المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، بهدف الإسهام في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة.

وتقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها دولا مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتعزيز التعاون والحوار بشأن المسائل الأمنية الأوسع نطاقاً من خلال برنامج شركاء التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط مع الأردن وإسرائيل والجزائر وتونس ومصر والمغرب. ومن المجالات ذات الأولوية في هذا المنتدى مكافحة التطرف والإرهاب، وأمن الحدود، وإدارة الهجرة، وعدم التمييز.

وتواصل تكثيف الحوار السياسي مع الشركاء الإقليميين، مثل جامعة الدول العربية. وفي إطار الحوار الاستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، الذي انطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أُضيف فريقان عاملان آخران، أحدهما معني بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والآخر معني بالهجرة الدولية، إلى الأفرقة القائمة بالفعل في مجالات مكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وإدارة الأزمات، والإنذار المبكر والتصدي للأزمات، والمساعدات الإنسانية. وقد ركزت تلك الأفرقة العاملة حتى الآن على الحوار بشأن السياسات وتبادل أفضل الممارسات. وأقر الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، المعقود في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، برنامج العمل المشترك الذي يركز على الأنشطة المتصلة بإدارة الأزمات، والمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، والدبلوماسية، ومراقبة الانتخابات، وزيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية. ويسعى الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى العمل مع دول الخليج في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة، من قبيل التحديات القائمة في العراق وسوريا واليمن والقرن الأفريقي.

وقد اكتسب تعاون الاتحاد الأوروبي مع منظمة التعاون الإسلامي زخماً جديداً بعد النجاح في التنظيم المشترك لحدث رفيع المستوى بشأن مكافحة التمييز والكرهية ضد المسلمين، في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وأول اجتماع لكبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٧.
